

دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي

دراسة استطلاعية لآراء عينة من المهنيين بتخصص المحاسبة لمدينة اربيل

نازناز نزهت شاكر

قسم تقنيات المحاسبة، كلية تقنية الأدرية/اربيل، جامعة اربيل التقني، إقليم كردستان، العراق

naznaz.shaker@epu.edu.iq

ناوات جعفر عبدالمجيد

قسم تقنيات المحاسبة، كلية تقنية الأدرية/اربيل، جامعة اربيل التقني، إقليم كردستان، العراق

Awat.Majeed@epu.edu.iq

سردار جلال برايم

قسم المحاسبة والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة اللبنانية الفرنسية، أربيل، إقليم كردستان، العراق

Sardar.jalal@lfu.edu.krd

فرمان بدران جلال

قسم المحاسبة، جامعة بيان، اربيل، إقليم كردستان، العراق

farmanb211@gmail.com

الملخص

هدفت البحث الى بيان دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي و مساهمة تقارير البيئية في استدامة التوازن البيئي ، اذ على الوحدة الاقتصادية الالتزام بحماية البيئة ، و تحديد قدرة التدقيق البيئي لتوفير المعلومات اللازمة للجهات ذات المصلحة لاتخاذ القرارات التي تخدم المستفيدين لاستدامة التوازن البيئي . و لتحقيق أهداف البحث تم اعداد و توزيع استمارة الاستبيان على المهنيين لتخصص المحاسبة اذ تم توزيع (93) استمارة استبيان . و من اهم النتائج التي توصل اليها الباحثون هناك اتفاق كبير بين آراء المحاسبين والمدققين و المحاسب القانونيين حول تأثير تقارير التدقيق البيئي لتوفير المعلومات اللازمة للجهات ذات المصلحة و تحقيق استدامة التوازن البيئي لاتخاذ القرارات السليمة

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٤/٧/١٠

القبول: ٢٠٢٤/٩/١٩

النشر: شتاء ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية:

*Environmental auditing,
sustainability of
environmental balance*

Doi:

10.25212/lfu.qzj.10.4.22

المقدمة:

ان البيئة هو المحيط الذي يعيش فيه الانسان وجميع الكائنات الحية وقد اصبح العالم يعاني في وقتنا الحاضر من مشكلة التلوث البيئي التي تهدد الموارد الطبيعية واستدامة التنمية، ونتيجة لذلك أصبحت قضية البيئة تحظى باهتمام عالمي سواء على مستوى المنظمات وهيئاتها المختلفة أو على مستوى الحكومات. ومن أجل سلامة البيئة والمحافظة على البيئة من التلوث يجب الاشارة الى دور التدقيق البيئي من خلال مساهمة تقارير التدقيق البيئي في استدامة التوازن البيئي ومدى قدرة التدقيق على توفير معلومات ذات مصداقية وموثوقية عالية لمختلف أصحاب المصلحة وذوى العلاقة.

المبحث الأول / منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث : ان مهام التدقيق البيئي هو توفير الوسائل اللازمة و مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين والتعليمات البيئية التي تقلل من الضرر الذي يلحق بالبيئة، وتعتبر التدقيق البيئي من الادوات الهامة التي تؤثر على الاقتصاد وان اثاره السلبية لاتعكس فقط على الوحدات الاقتصادية بل يمتد ليشمل الاقتصاد الوطني فانه من الواجب ادارة مخاطره وتقليلها، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث وذلك من خلال السؤال التالي :

- هل للتدقيق البيئي دور في تحقيق استدامة التوازن البيئي ؟

ثانيا : اهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- بيان طبيعة ومفهوم التدقيق البيئي و تقاريره كنوع من انواع التدقيق الحديثة .
- 2- بيان مفهوم وتعريف التنمية المستدامة وتوازنه البيئي .
- 3- بيان دور التدقيق البيئي في استدامة التوازن البيئي في مدينة اربيل
- 4- دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي و مساهمة تقارير البيئية في استدامة التوازن البيئي والالتزام بحماية البيئة.

ثالثا :اهمية البحث : تتمثل اهمية الدراسة في مدى دور الذي يلعبه التدقيق البيئي واستدامة التوازن البيئي وسلامتها على مستوى الاقتصادي بشكل خاص ومستوى العالمي بشكل عام . ومدى تحقق من الوفاء والالتزام بالمتطلبات التي تفرضها القوانين في الأداء البيئي الى أطراف ذوي العلاقة لمنع التلوث ونتائج المترتبة من التلوث.

رابعا : فرضية البحث : اعتمدوا الباحثين في اجابتهن عن مشكلة البحث واهدافها بالفرضيات بالشكل التالي :

HO1 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير التدقيق البيئي واستدامة التوازن البيئي في مدينة اربيل .

HO2 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في آراء افراد العينة حول دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة اربيل تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر ، المؤهل العلمي، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة ، المهنة).

خامسا : حدود البحث :- يجرى هذا البحث في اطار مجموعة من الحدود المؤثرة وهي:

- 1- الحدود الموضوعية : تتحدد الحدود الموضوعية للبحث بالمتغيرات والعلاقات التالية :
ا- المحور الاول : ماهية التدقيق البيئي واستدامة التوازن البيئي من خلال شرح مفهوم واهمية التدقيق البيئي واستدامة التوازن البيئي .
ب- المحور الثاني : دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي والذي يساهم في المحافظة على البيئة ومنع تلوثها .
- 2- حدود المكانية : اقتصرت الدراسة على دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في نقابة المحاسبين في مدينة اربيل
- 3- حدود الزمانية : اجريت الدراسة النظرية في سنة 2022-2023 .

سادسا : منهج البحث وادوات جمع البيانات :

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيق اهدافه فقد تم تبني الادوات المنهجية الاتية :

- 1- المنهج الوصفي النظري التحليلي: في اطار الجانب النظري من خلال الاعتماد على المصادر النظرية من الدوريات والرسائل والاطاريح و المواقع الالكترونية الرصينة.
- 2- المنهج الوصفي التحليلي الاحصائي في اطار الدراسة الميدانية لمتغيرات البحث من المحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات في مدينة اربيل من خلال اعداد استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة العملية وفي ضوء الدراسة النظرية ، ويتم جمع البيانات من خلال آراء افراد العينة المختارة من مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين في مدينة اربيل .

سابعا : نموذج البحث :

المتغير التابع

المتغير المستقل

استدامة التوازن
البيئي

التدقيق البيئي



الشكل رقم (1)

من اعداد الباحثون

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

اولا : الدراسة الأجنبية :

1- دراسة Chiang & Northcott، 2012 ، بعنوان "دور مدققي الحسابات في التحقق من ممارسات التدقيق البيئي":

هدفت الدراسة الى معالجة الآثار السلبية في التقارير المالية المرتبطة بالنواحي البيئية. وقد توصلت الدارسة إلى أن الضغوط التي تتطلب الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية تؤدي إلى تعديل ممارسات المدققين بما يتناسب مع قوانين وتشريعات حماية البيئة، وكذلك أن الإفصاح عن الأعمال البيئية في التقارير المالية لا يزال غير الزامي في نيوزلندا وتم الالتزام بمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً .

ثانيا: الدراسات العربية :

2- دراسة زياد هاشم السقا (2011)، بعنوان "متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً GAAS":

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير شخصية و تحديد متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير العمل الميداني وكذلك تحديد متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التقرير التي يمكن من خلالها القيام بتدقيق البيانات المالية المتعلقة بمساهمات منظمات الأقتصادية في معالجة التأثيرات السلبية على البيئة والناجمة عن ممارسة منظمات الأقتصادية لنشاطاتها المختلفة، ومن خلال تحديد مجموعة من المتطلبات التي يمكن أن تساهم في إجراء التدقيق البيئي المتعلق بتدقيق البيانات التي تحتويها القوائم المالية ولغرض تحقيق اهداف الدراسة اخذت بفرضية كان مفادها اخذ بنظر الاعتبار القيام بالتدقيق البيئي والتي يجب ان تحدد ضوء معايير المقبولة قبولاً عاماً كي يتمكن مدقق الحسابات من القيام بعمله والحكم على جودة ادائه، واعتمد الباحث في الجانب التطبيقي على معايير التدقيق البيئي منها ، معايير الشخصي ومعايير العمل الميداني وهي معايير تقييم نظام الرقابة الداخلية ومعايير التقرير والأفصاح وابداء الرأي ، وتوصل الدراسة إلى استنتاجات منها ،ان البيانات الخاصة بمنظمات الأقتصادية لمسؤولياتها تجاه ما تحدثه من أضرار بالبيئة المحيطة تعمل ضمن نطاقها. و أن معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً تمثل مجموعة إرشادات يمكن أن يسترشد بها المدقق في أداء عمله

والحكم عليه من قبل الجهات التي تكلفه بالعمل، وهي لا تختلف عن أي نوع من أنواع التدقيق التي يمكن أن يقوم بها المدقق بما في ذلك التدقيق البيئي، وبالتالي فإن الحكم على أداء المدقق البيئي من خلال المعايير الشخصية (العامة) ومعايير العمل الميداني ومعايير التقرير، يتطلب الاهتمام بالتأثيرات المحيطة وكل ما يتعلق بها من أمور محاسبية وإدارية وقانونية وكذلك بيئية.

دراسة الحساني (2018) ، بعنوان "مقترح تقرير موحد لتدقيق التنمية المستدامة في العراق بحث تطبيقي على بعض مؤسسات القطاع العام في العراق"

استهدفت الدراسة اعداد وتنفيذ تقرير تدقيق موحد للتنمية المستدامة في العراق، يتضمن نقاط الضعف والخلل في أنشطة الدولة تجاه تحقيق اهداف وابعاد التنمية المستدامة، والى معرفة ماهية التنمية المستدامة لدى الاجهزة العليا للرقابة المالية واستند البحث الى فرضية مفادها ان اعداد وتنفيذ تقرير تدقيقي موحد للتنمية المستدامة يساهم في معرفة نقاط الخلل والضعف ومعالجتها في الوحدات الاقتصادية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة ، ومن خلال مقارنة التقارير الأحصائية لسنوات (2012) و(2013) و(2014) لقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ، عدم تقديم ديوان الرقابة المالية الاتحادي تقرير موحد عن التنمية المستدامة على الرغم من امتلاكه للإمكانات المتاحة لذلك، كما وتوصل البحث الى جملة من التوصيات منها، ضرورة قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بإعداد تقرير موحد عن التنمية المستدامة، علاوة على أهمية وجود مؤشرات للتنمية المستدامة او تبني مبادرات توفراسس لقياس اداء مؤسسات القطاع العام.

دراسة عزة (2019) ، بعنوان " انعكاس التدقيق البيئي على تحقيق عملية التنمية المستدامة" :

هدفت الدراسة إلى بيان مدى انعكاس التدقيق البيئي على عملية التنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق على عينة من الشركات الصناعية ومراقبي الحسابات والأكاديميين ومهندسين مختصين، ولتحقيق الدراسة اعتمدت الباحثة على استمارة استبانة مكونة من (70) استمارة ووزعت على مدراء الشركات الصناعية والمحاسبين ومن خلال البرنامج الأحصائي spss توصل الباحث الى استنتاجات بأن نسبة كبيرة من المستجيبين يعتقدون أن التدقيق البيئي ينعكس إيجاباً على عملية التنمية المستدامة، ومن بينها ضرورة لجوء الشركات بالقيام بعملية التدقيق البيئي وكذلك التدقيق المالي نظراً للأثار والأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة لأنواع الأنشطة التي تقوم بها الشركات وبالتالي انعكاسها على عملية التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من المستجيبين يرون أن التدقيق البيئي ينعكس بشكل إيجابي على التنمية المستدامة.

في ضوء ما عرض من دراسات سابقة، يمكن للباحثون إستخلاص الآتي:

اولا :تشابهت الدراسات السابقة في كونها تطرقت إلى عدة جوانب منها :

1- التركيز على مفهوم التدقيق البيئي والتنمية المستدامة وابعادها وتطبيقاتها .

2- تسليط الضوء على تقارير التدقيق البيئي والاستدامة واهميتها للوحدات الاقتصادية.

ثانيا :تميزت الدراسة الحالية كونها اخذت بمتغير تقارير التدقيق البيئي وكيفية استدامة التوازن البيئي من خلال اخذ بيانات مقدمة من المهنيين من نقابة المحاسبين

الفصل الثاني

المبحث الأول : ماهية التدقيق البيئي

اولا :مفهوم التدقيق البيئي :

شهد التدقيق البيئي عملية تطور تدريجي استجابة للاهتمام المتزايد من الوحدات الاقتصادية للرقابة على أدائها البيئي على نحو أكثر فعالية، وبمدى الالتزام باللوائح بولقوانين والتشريعات البيئية، خلال السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي إذ كان قياس الأداء البيئي يتم ضمن الأداء الاجتماعي سواء ان كان داخل القوائم المالية او في ايضاحات متممة لها او خارجها ضمن تقارير سنوية. وفي بداية التسعينات من القرن الماضي على وجه التحديد كانت البداية الحقيقية للتدقيق البيئي. التدقيق البيئي هي أداة إدارية نظامية وموثقة ودورية وتقييم موضوعي لمدي الامثال للسياسات البيئية الخاصة بالعمليات أو الأنشطة والتحقق المستقل من أنظمة واجراء القياس والتسجيل والابلاغ عن طريق تقييمات مستقلة وتعليقات من قبل خبراء خارجيين فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنظمة (شريقي و ابراهيمي ، 2017 ، 111)، اما Ingole,2012 فقد أوضح أنها أداة إدارية للتحقق من الامثال للمتطلبات البيئية لتقييم فعالية نظام الإدارة البيئية وتقييم المخاطر وتحديد وتصحيح المخاطر البيئية.

ثانيا: تعريف التدقيق البيئي :

نتيجة لارتباط التدقيق البيئي بمجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج فقد تعدد تعاريف التدقيق البيئي ويمكن عرض بعض منها كما يلي :

يعرف التدقيق البيئي من قبل لجنة الاتحاد الأوروبي **The commission of the European communities** بأنه عملية فحص تهدف إلى التأكد من ان الالتزام بالنظم البيئية والتأكد من البيانات والمعلومات الواردة بالقائمة البيئية يمكن الاعتماد عليها، وأنه تم توفير كافة التفاصيل عن جميع القضايا البيئية الهامة والملائمة. (شريقي و ابراهيمي ، 2017 ، 112) وتعرف وكالة حماية البيئة الأمريكية التدقيق البيئي بأنه عبارة عن " فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة الوحدة أو بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها." (وناسي و باكو ، 2019 ، 7) . ومن خلال التعاريف السابقة عرف

الباحثون التدقيق البيئي بانه فحص منظم وموثق ، وهدفها هي ان تلتزم الوحدة الاقتصادية بالتعليمات والقوانين والتشريعات البيئية ، و تنفذ البرامج المتعلقة بالبيئة وذلك من اجل تحديد وتقييم المخاطر الموجهة للوحدة الاقتصادية ومحاولة تقليلها.

ثالثا: الحاجة الى التدقيق البيئي :

خلقت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مفهوم جديد نحو البيئة وحمايتها مما نتج عن ذلك تغير المفاهيم نحو الاهتمام الصارم بالبيئة مما ازدادت الطلب على تقديم خدمات التدقيق البيئي من جهات متعددة منها (محمد وسالم العجب ، 2020 ، 171):

- 1- المستهلكون والذين اصبحوا يبحثون عن المنتجات الخضراء مما خلق تاثير قوي لمنتجات الوحدة الاقتصادية التي تهتم بالأداء البيئي في سوق المستهلك وتبني بعضها لمدخل التسويق الأخضر.
 - 2- المساهمون والمستثمرون الذين يسعون إلى البحث عن الوحدات الاقتصادية التي توفى بالتزاماتها تجاه البيئة واستدامتها مما يشكل ضغط كبير على هذه الوحدات لتوفير معلومات موثوقة عن أدائها البيئي.
 - 3- جهات الاقتراض التي قد تطلب بعض المعلومات البيئية قبل منح الائتمان اذ يتوقف منح الائتمان من عدمه على نتيجة تدقيق هذه المعلومات البيئية بواسطة طرف ثالث وبالتالي قد ترفض بعض الطلبات بسبب المخاطر البيئية التي تحيط بها.
 - 4- قوانين وتشريعات حماية البيئة التي تقوم بإصدارها العديد من الدول بهدف حماية البيئة وصيانتها مما يتطلب من الوحدات الاقتصادية ضرورة الالتزام بهذه القوانين والتشريعات بهدف حماية البيئة واستدامتها.
 - 5- الاقتصاد البيئي الذي ظهر بعد انتشار مفهوم التنمية المستدامة والتي جمعت بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورعاية البيئة ويتطلب ذلك ادخال المؤشرات البيئية في قياس النمو الاقتصادي.
- ويضيف الباحثين سبب اخر لحاجة الى خدمات التدقيق البيئي من اجل ترشيد استخدام الموارد النادرة وحماية البيئة مما يؤدي الى ضغط متزايد على الوحدات الاقتصادية .

رابعا: اهداف التدقيق البيئي :

يمكن تحديد الأهداف التي يسعى المدقق إلى تحقيقها فيما يلي(سمير، 2017، 41):

- 1- فحص البيانات المالية الخاصة بالأنشطة وتدقيقها والإجراءات التي تتبعها الوحدة الاقتصادية لحماية البيئة وتحسينها وتحديد مدى تأثيرها في نتائج الأعمال والمركز المالي.
- 2- فحص نظام الرقابة الداخلية وتقويمه والتأكد من صحة الإجراءات الرقابية المتبعة لضبط عمليات تنفيذ برامج حماية البيئة وأنشطتها وكذلك فحص الوثائق والمستندات والجدول المتضمنة لنتائج الفحوصات المخبرية والتأكد من مدى موافقتها مع المعايير التي تحددها القوانين والأنظمة والتعليمات.
- 3- تمكين الإدارة بالتحكم في الممارسات البيئية، والتأكد من التقيد بسياسات المؤسسة والتي تطلب مراعاة المتطلبات التنظيمية.

- 4- التقيد بالأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات المتخصصة في حماية البيئة .
- 5- فحص وتقييم التنفيذ الفعلي ومقارنته بالمعايير والأهداف والبرامج والخطط والتبليغ عن الانحرافات في الوقت المناسب ومعالجتها
- 6- التحقق من كفاءة وفاعلية البرامج والأنشطة والإجراءات ووسائل الوقاية والحماية التي تنفذها الوحدة للحفاظ على البيئة.
- 7- ابداء الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة الإفصاح المحاسبي ومصادقته عن التأثيرات السلبية والايجابية لأنشطة الوحدات الاقتصادية على البيئة ومدى تحمل إدارة تلك الوحدات لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية .
- 8- التأكد من الالتزام بنظم الإدارة البيئية ونظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية والتأكد من رقابة إدارة المؤسسة على الأنشطة البيئية.
- 9- محاولة التنبؤ بالمخاطر البيئية المحتملة والاستعداد لإزالتها أو تخفيف آثارها.
- 10- التأكد من فاعلية نظام الإدارة البيئية وما إذا كانت أساليب الرقابة قد حدثت بطريقة مناسبة تساعد على اكتشاف وتفادي الانحرافات .

خامسا: محتويات تقرير التدقيق البيئي

يحتوي تقرير التدقيق البيئي النموذجي من البنود التالية(ناصر واخرون ، 2006 ، 3):

- 1- تدقيق التلوث البيئي.
- 2- تدقيق الاهتلاك (اهتلاك الأصول والمعدات وآثارها البيئية).
- 3- تدقيق كمية الفاقد الخطرة.
- 4- تدقيق كمية الفاقد الصلب.
- 5- تدقيق تحويل المواد.
- 6- تدقيق الاستثمارات البيئية (استثمارات لها علاقة بالموارد الطبيعية مثل إساءة قطع الأشجار في الغابات).
- 7- تدقيق نظام إدارة البيئة في الوحدة الاقتصادية .

المبحث الثاني : استدامة التوازن البيئي

اولا: مفهوم التوازن البيئي :

هو مفهوم يصف كيفية تنظيم النظم البيئية في حالة استقرار حيث تتعايش الأنواع مع الأنواع الأخرى وبيئتها. التوازن البيئي هو تعبير يستخدم لوصف التوازن بين الكائنات الحية مثل البشر والنباتات والحيوانات وبيئتها. تعكس العلاقات المتناغمة التوازن البيئي الصحي والمرغوب.

وضح (محمد و رحال، 2012م) أن التوازن البيئي يعنى بقاء مكونات عناصر البيئة الطبيعية على حالتها. في حين أشار (الهلاوي، 2011) إلى أنه قدرة البيئة على حفظ الحياة على سطح الأرض خالية من المشاكل والمخاطر التي تهدد حياة البشر وغيرهم من الكائنات الحية. يتضح مما سبق أن الاختلال البيئي يحدث عندما يكون هناك تغير جوهري في عنصر من العناصر الطبيعية للبيئة مما يؤدي إلى الاسهام في اختلال التوافق بين هذه العناصر و من ثم ظهور العديد من المشاكل البيئية نتيجة استنزاف الموارد البيئية أو طرح مخلفات تؤثر سلباً على البيئة. التوازن البيئي هو عبارة عن مصطلح يتم استخدامه للتعبير عن مدى التوازن بين الإنسان والحيوان والنبات في البيئة، وتساعد عملية التمثيل الضوئي التي تحدث في النظام البيئي على بناء البيئة الجيدة واستقرار الحياة بين مختلف الكائنات الحية بأنواعها تعكس علاقات الحيوانات المتنوعة البيئة الصحية التي يرغب فيها الكائن الحي، ويلعب الفرد منا دور هام في حفظ التوازن البيئي، وذلك لأن لدى الإنسان قدرة كبيرة على التفكير عند مقارنته بالكائنات الحية المختلفة، ويعتبر توافر الطعام الكافي لمختلف الكائنات هو دليل على استقرار الحياة ووجود التوازن البيئي الصحي، وهو في غاية الأهمية لأنه يضمن استمرارية الأنواع واستقرار البيئة.

<https://www.uobabylon.edu.iq/>

ثانياً: أهمية التوازن البيئي :

تبقى الكائنات الحية على قيد الحياة نتيجة التوازن البيئي، وتعيش الكثير من الأنواع بسبب الأنظمة البيئية المثالية، ويضمن هذا الأمر أن تتكاثر الكائنات الحية وتزدهر كما هو متوقع. كما تحصل الكائنات على الكمية الكافية من الطعام للبقاء على قيد الحياة، ويضمن التوازن البيئي عدم استغلال نوع محدد أو الإفراط باستخدامه <https://mawdoo3.com/>

فمثلاً تتم عملية فحص جميع الأنشطة البشرية كالزراعة والموارد للمساعدة على منع تدمير الغابات بشكل مفرط، حيث أن إزالة الغابات تسبب الجفاف البيئي ويقلل هذا الجفاف من عملية إنتاج الطعام وعدم كفايته، وينتج عن ذلك جوع وموت الكثير من الكائنات مع تقليل عدد بعض الأنواع. ومن المعروف أن التوازن البيئي يضمن لنا استقرار البيئة والكائنات الحية التي تعيش فيها، مع خلق أجواء مناسبة لتكاثر هذه الكائنات وازدهارها وتعزيز البيئة المثالية والتي تخلو من الاختلالات أو العوامل المؤثرة على الاتزان البيئي كالفيضانات والجوع الذي ينتج عن العواصف والجفاف والصيد الجائر لمختلف الحيوانات، إذ أن هناك العديد من مخاطر الصيد العشوائي على التوازن البيئي ومن أهمها قلة غذاء الإنسان والحيوان وبشكل عام يتطلب الأمر بذل الكثير من الجهود الجماعية للحفاظ على استقرار البيئة. وتتمثل بعض هذه الجهود في زراعة الأشجار وتقليل نسب إزالة الغابات لمنع تغير المناخ، ويؤدي التحكم في الحيوانات البرية بشكل مفرط إلى حفظ النمو السكاني، ولذلك من الممكن أن يساهم الفرد في خلق توازن بيئي مناسب. بشكل مختصر يعتبر التوازن البيئي هو الأداة التي تحافظ على الوجود، حيث يستمر الإنسان والحيوان والنبات والكائنات الدقيقة بأنواعها على قيد الحياة طالما هناك توازن بيئي، وتحصل

جميع الكائنات على التكاثر الجيد عند توافر الغذاء المناسب لكل نوع والحفاظ على البيئة الخضراء أي بشكل عام [post > https://www.almrsal.com](https://www.almrsal.com)

ثالثاً: اختلال التوازن البيئي :

هناك العديد من الأسباب التي ينتج عنها اختلال التوازن البيئي وتدمير الأنظمة البيئية المختلفة، وفي حالة استقرار وصحة النظام البيئي فإنه يكون قادر على حماية نفسه وتكاثر الحيوانات بشكل صحي وهناك العديد من الكائنات الحية التي تساهم في حماية البيئة من اختلال توازنها، ومن أهم أمثلة اختلالات البيئة هي اختفاء حوالي 25 في المائة من الشعاب المرجانية ومن المتوقع اختفاء حوالي 60 في المائة أو أكثر منها على مدار 30 عام، وهذا الأمر بسبب تلوث مياه المحيطات والصيد غير المشروع ، ويهدد هذا الأمر الحياة البحرية بشكل كبير. تنتج إزالة الغابات عن القيام بقطع الأشجار بشكل غير قانوني ويتم ذلك على حسب احتياجات الإنسان ومدى التقدم الذي وصل لها، حيث يتم حرق ما يزيد عن أربعة ملايين هكتار من الغابات ونتج عن ذلك انقراض الكثير من الأنواع وتدمير عدد ضخم من من المنازل، وبشكل عام يهدد نقص عدد الحيوانات في البيئة التوازن البيئي خاصة عند الصيد الجائر للحيوانات المفترسة كالأسد والنمر والغوريلا والدببة القطبية. يدمر البشر الكثير من الأنظمة البيئية بسبب أساليب الحياة التي تشمل التلوث والإفراط في استخدام الموارد الطبيعية يومياً، حيث أنهم يستخدمون موارد كوكب الأرض بإفراط مع الإهدار في استخدامها ويتم بناء الطرق واصطياد الحيوانات وتقطيع الأشجار وتحطيم الغابات بشكل لا نهائي، لدرجة أن هذه الموارد الطبيعية سوف تنفذ في القريب العاجل إذا وصل البشر إهدارهم للبيئة لذلك لا بد من التوقف الفوري عن ذلك لحماية النظام البيئي من التدهور. في الستين عام الماضية تدهور النظام البيئي في الكوكب بنسبة 60 في المائة، وفي هذا العام وحده تم استخراج ما يصل إلى 23 مليار طن من موارد كوكب الأرض وذلك على الرغم من أن الفرد يبذل قصارى جهده ليقوم بتغيير أساليب حياته، وتجد الأنظمة البيئية في الطبيعة صعوبة كبيرة في التعامل مع ضغوط البيئة وتصبح غير قادرة على التكيف في حالة مواصلة استنفاد الموارد وتدمير البيئة.

<https://uomustansiriyah.edu.iq>

رابعاً: اسباب اختلال التوازن البيئي :

أوضح (الهلاوي، 2016) أن هناك عاملين تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي:

- 1 - العامل الطبيعي: مثل أبخرة البراكين التي تلوث الهواء والظروف المناخية القاسية التي تؤدي إلى كوارث الجفاف والفيضانات والزلازل وغيرها.
- 2 - العامل البشري: وهو الذي يقوم به الانسان من خلال أنشطته المختلفة سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة مثل تجريد التربة من غطائها الأخضر من خلال الكثير من الانشطة التعدينية والصناعية، وتلويث المياه بالمخلفات عن المنتجات الكيميائية التي لا تتحلل طبيعياً الصناعية وتلويث الهواء بالغازات الناتجة عن عمليات التصنيع في البيئة والمخلفات المشعة واستنزاف الثروات المعدنية والغذائية وغيرها.

خامسا : معوقات تحسين الأداء البيئي :

- هناك عدة معوقات عامة تحد من عملية تحسين الأداء البيئي يمكن اجمالها فيما يلي (الشعباني : 2018م)
- 1- غياب الدور الرقابي البيئي :يتطلب بذل كافة الجهود في مجال التشريعات والأحكام والمعايير لتعزيز الرقابة تجاه البيئة. وتبرز هنا أهمية التدقيق البيئية كأداة رقابية فعالة.
- 2- عدم توفر نظام معلومات بيئي :مما يتعذر معه إمكانية اتخاذ القرار البيئي السليم الأمر الذي قد ينتج عنه ضياع كثير من الموارد والقدرات.
- 3- غياب التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالبيئة :مما يتسبب في فجوة تنسيق جهود هذه الجهات تجاه حماية البيئة.
- 4- نقص الوعي البيئي.
- 5- نقص القواعد والمعايير التي يمكن استخدامها في التدقيق البيئية.
- 1- ضعف التشريعات البيئية.

سادسا : دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة:

لقد عرفت القضايا البيئية اهتماما متزايدا من مختلف أصحاب المصالح والمؤسسات بغرض تحقيق التنمية المستدامة، وعليه يبرز دور التدقيق البيئي كمحور أساسي وذو أهمية بالغة لتحقيق برامج التنمية المستدامة والتوازن البيئي من خلال دور التدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئي المستدام وكالاتي (شريقي و ابراهيمي ، 2017 ، 117):

دور التدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئي المستدام:

يتجلى دور التدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئي المستدام من خلال (شريقي و ابراهيمي ، 2017 ، 117):

- 1- التحقق من مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية، حيث أن تطبيق نظام إدارة بيئية فعال يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية، كما يعمل على زيادة حجم الإنتاج نتيجة تخفيض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة.
- 2- كما أن تحقيق الاستدامة لمنظومة إدارة المخلفات الصلبة يحتاج إلى قيام المدقق إلى استخدام الأساليب الفنية الملائمة لفحص جميع الجوانب التشغيلية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والسياسية والقانونية والبيئية المرتبطة بأنشطة إدارة المخلفات، حيث توفر هذه الجوانب سلسلة من العدسات التحليلية التي يمكن استخدامها، لتقييم الوضع وتحديد الجدوى وتحديد الأولويات ووضع معايير الكفاءة.
- 3- يُستخدم التدقيق البيئي كوسيلة لتقديم التوكيد للإدارة العليا، ويعمل على تخفيض حالات عدم المطابقة لذلك فقد طورت الكثير من المنظمات برامج للتدقيق البيئي والصحة، إذ تهدف هذه البرامج للقيام بالتحسين المستمر في نظم الإدارة البيئية.

- 4- التدقيق البيئي يمكن أن يساهم في تعزيز المساءلة البيئية مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي المساهمة الفعلية في إدخال التحسينات اللازمة.
- 5- التمكين من تحديد نقاط الضعف في وقت مبكر وإجراء تغييرات في أي مرحلة من مراحل تنفيذ أنشطة التنمية ومن ثم فإن عملية التدقيق البيئي ستمكن من اتخاذ تدابير الوقائية المبكرة لضمان الحفاظ على البيئة لصالح البشرية.
- 6- المساهمة في عملية التخطيط البيئي باعتباره كإحدى من أهم استراتيجيات الإدارة البيئية، بغرض حشد الطاقات البشرية ذوي الكفاءة والادارية بالأمور البيئية من أجل الاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل يسمح لنا بالانتفاع منها لأطول مدة زمنية ممكن تحقيقها لاستدامتها.

الجانب الميداني

أولاً: وصف متغيرات البحث.

ثانياً: اختبار فرضيات البحث.

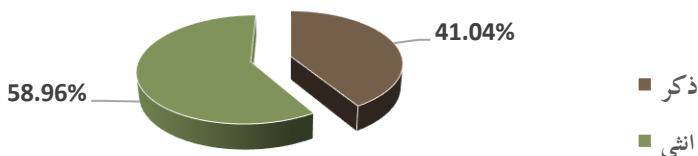
أولاً: وصف متغيرات البحث:

يهدف تحليل متغيرات البحث والتي تتضمنها الاستبانة، تم تقسيم متغيراتها الى جزئين: الجزء الأول وتشمل المتغيرات شخصية والتي تتضمن: نوع الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، التخصص العلمي. اما الجزء الثاني فتشمل محاور البحث حيث تم تقسيمها الى محورين: المحور الأول والمتعلقة بالتساؤلات حول متغير التدقيق البيئي وقدرتها على توفير المعلومات البيئية حيث تم قياس المحور الأول عن طريق بعدين: البعد الاول والمتمثلة بـ (الجهات المستفيدة من تقارير التدقيق البيئية) وقيست عن طريق ثلاث عبارات اما البعد الثاني والمتمثلة بـ (تحقيق تقارير التدقيق البيئي في اتخاذ القرارات) وقيست أيضاً باستخدام خمسة عبارات. وتم قياس المحور الثاني والمتمثلة بـ (العلاقة بين التدقيق البيئي ومساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) باستخدام ثمانية عبارات. ولغرض جمع البيانات الأولية حول المستجيبين، استخدم الباحثون مقياساً خماسياً من نوع ليكرت. تتراوح قيم هذا المقياس بين الدرجة الواحدة (1)، والتي تعني "لا اتفق بشدة"، والدرجة الخمسة (5)، والتي تعني "اتفق بشدة". تم توزيع الاستبانة بشكل عشوائي على عينة من مجتمع البحث، عن طريق منصة (Google Forms) حيث قام (93) مشاركاً بملء استمارة الاستبيان من عينة البحث. بعد ذلك، تم استخدام برنامج الإحصاء (SPSS V26) لتحليل الآراء والإجابات، وكذلك لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات المقدمة من قبل الدراسة الميدانية الحالية.

1.1. وصف المعلومات الشخصية:

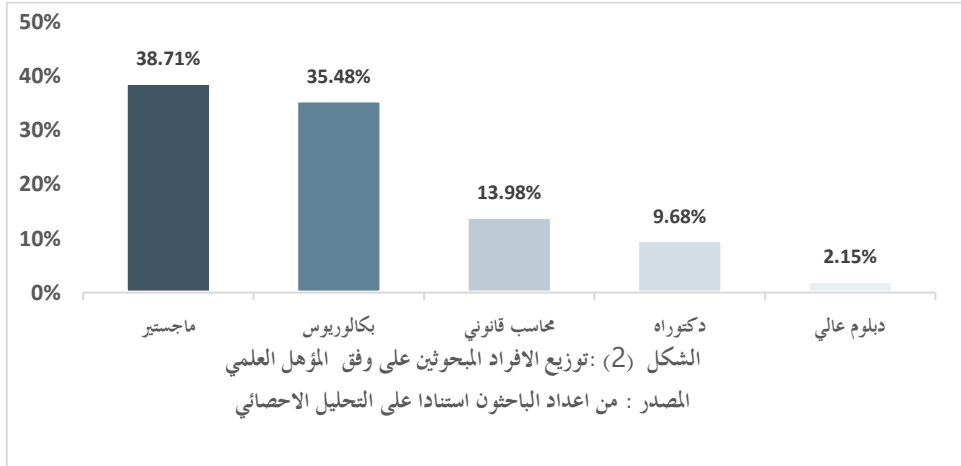
من خلال الجدول (1) والذي يبين توزيع افراد العينة من المبحوثين حسب المعلومات او البيانات الشخصية ويشمل التوزيع حسب نوع الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة والتخصص العلمي للمبحوثين وقد تبين ما يأتي:

a. لتحديد نسبة المشاركة وفق نوع الجنس، تبين من خلال الجدول ان أكثرية المشاركين في الدراسة كانوا من الذكور بنسبة (55.91%) بواقع مشاركة (52) من المبحوثين مقابل (41) من الاناث حيث بلغت نسبتهم (44.09%) وكما مبين في الشكل (1).

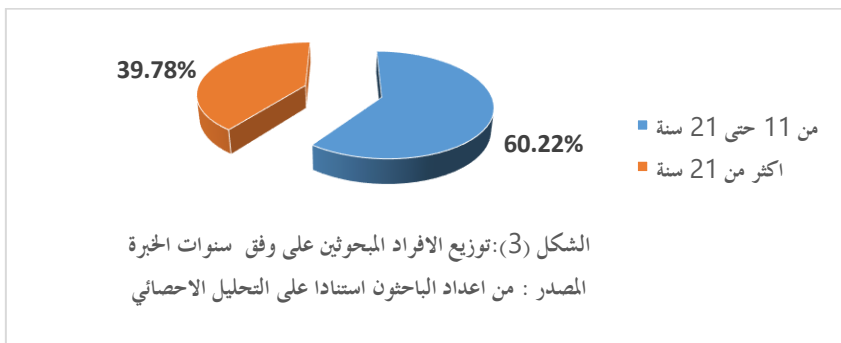


الشكل (1): توزيع الافراد المبحوثين على وفق نوع الجنس
المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

b. عند توزيع المبحوثين حسب سمة المؤهل العلمي، تبين أن الأغلبية من المشاركين في البحث كانوا من ضمن الفئة الحاصلة على درجة الماجستير، حيث بلغت نسبة مساهمتهم (38.71%). وجاء المشاركون الحاصلون على درجة البكالوريوس في المرتبة الثانية من حيث المشاركة، حيث بلغت نسبتهم (35.48%). اما بالمرتبة الثالثة فقد جاء المشاركة من قبل المحاسبين القانونيين حيث بلغ نسبة مساهمتهم (13.98%) اما المشاركة من قبل الفنتين المتبقين من ضمن الفنتين (دكتوراه ودبلوم عالي) فقد كانت نسبة مساهمتهم (9.68%)، وعلى التوالي بواقع مشاركة تسع حالات من فئة الدكتوراه وحالتين من فئة دبلوم العالي وكما مبين في الشكل (2) والذي يوضح ترتيب نسبة المشاركة من المبحوثين وفق المؤهل او الدرجة العلمية.

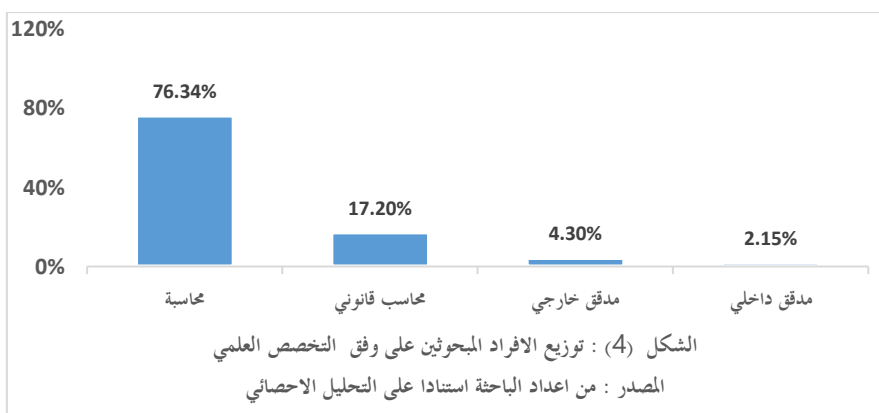


c. بالنسبة لتوزيع افراد المبحوثين وفق سمة او خاصية سنوات الخدمة، وبناء على الجدول (1) وموضحة ادناه حيث اتضح ان الأكثرية من المشاركين كانت سنوات خبراتهم تقع ضمن الفئة (11-21) من السنوات والبالغة نسبتهم (60.22%) حيث جاءت بالمرتبة الاولى من حيث المساهمة وجاءت بالمرتبة الثانية المشاركين التي كانت سنوات خبراتهم (21) سنة فأكثر بنسبة مشاركة (39.78%) مع الملاحظة ان المبحوثين من افراد عينة الدراسة والتي كانت سنوات خبراتهم (10 سنوات فأقل) لم تكن عندهم أي حالة من المشاركة والشكل (3) يوضح نسبة مساهمة المبحوثين وفق السمة المعنية.



d. وأخيرا فيما يتعلق بتوزيع افراد المبحوثين وفق التخصص العلمي، اتضح ان الأغلبية من المبحوثين كانوا من ضمن فئة (المحاسبة) بنسبة مساهمة (76.34%) حيث جاءت بالمرتبة

الأولى من حيث المشاركة وبعدها كانت المشاركة من قبل المحاسبين القانونيين حيث بلغ نسبتهم (17.20%) وكما مبين في الشكل ادناه:



اما المدققين الخارجيين والداخليين فقد جاءوا بالمرتبة الأخيرة حيث كانت نسبة مساهمتهم قليلة والبالغة (4.30%) و (2.15%) وعلى التوالي بواقع مشاركة أربعة من المبحوثين لفئة (مدقق خارجي) واثنان من افراد العينة ضمن فئة (مدقق داخلي).

الجدول (1)

توزيع المبحوثين حسب المعلومات الشخصية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نوع الجنس	انثى	41	44.09%
	ذكر	52	55.91%
	المجموع	93	100%
التأهيل العلمي	دبلوم عالي	2	2.15%
	بكالوريوس	33	35.48%
	ماجستير	36	38.71%
	دكتوراه	9	9.68%
	محاسب قانوني	13	13.98%
	المجموع	93	100%
سنوات الخبرة	من 11 حتى 21 سنة	56	60.22%
	اكثر من 21 سنة	37	39.78%

100%	93	المجموع	التخصص
76.34%	71	محاسب	
2.15%	2	مدقق داخلي	
21.50%	20	محاسب قانوني	
100%	93	المجموع	

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

1.2: وصف محاور الدراسة:

تم وصف المتغيرات البحث والتي تتضمن الآراء والاجابات حول التساؤلات والفقرات والتي جمعت من خلال افراد عينة البحث، حيث استخدم الاساليب الاحصائية والاوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية ونسب الاتفاق وكذلك معامل الاختلاف حيث ان المقياسين الأخيرين يعتمدان في حسابهما على الأوساط الحسابية والانحراف المعيارية. ويجب ان نذكر هنا انه يتم تحديد اتجاه الآراء من حيث مستويات الموافقة وذلك استنادا الى المتوسط الحسابي (المرجح) للتساؤلات او العبارات وذلك وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة الميدانية الحالية، حيث تم تقسيم الدرجات الخمسة من المقياس الى خمس فئات وكالتالي: فاذا وقعت المتوسط (متوسط المرجح للآراء) ضمن الفئة (1-1.79) فان الآراء تعتبر (غير موافق اطلاقاً)، (1.8-2.59) تعتبر (غير موافق)، (2.6-3.39) تعتبر (محايد)، (3.40-4.19) تعتبر (موافق)، (4.20-5) تعتبر (موافق بشدة). ومن اجل وصف وتحديد مستوى الآراء من حيث اتفاقها بالنسبة للعبارات وفق متغيرات البحث والمتمثلة بالأبعاد والمحاور والتي تتضمنها الدراسة الحالية، قام الباحثون باستخدام الإحصاءات الوصفية ومنها قيم الأوساط الحسابية والتي من خلالها تتم وصف الآراء من ناحية الموافقة من عدمها او من خلال نسبة الاتفاق والتي تعتمد قيمته كلياً على الوسط الحسابي حيث تساوي قيمة الوسط الحسابي مقسوماً على عدد درجات المقياس والتي تساوي خمسة درجات وفق المقياس المستخدم. ومن خلال قيم الانحراف المعياري وبالأخص معامل الاختلاف ويعتبر الأخير من المقاييس الإحصائية المهمة لقياس مستوى التقارب او التجانس وكذلك مدى تباعد الآراء من بعضها البعض لكونها تعتمد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري في أن واحد اذ ان اقل قيمة تدل على تقارب الآراء وبالتالي الاتفاق حول العبارة او المحور والعكس صحيح.

2.1: وصف محور التدقيق البيئي وقدرتها على توفير المعلومات البيئية:

2.1.1: وصف بعد الجهات المستفيدة من تقارير التدقيق البيئية:

من اجل وصف آراء المبحوثين وفق عبارات البعد المذكور وعددها ثلاثة عبارات او فقرات وذلك لتحديد اتجاهات آراء المبحوثين حول الجهات المستفيدة من تقارير التدقيق البيئي منفردة ومجموعة ومن خلال الجدول (2) اتضح للباحثين ما يأتي:

1. ان قيم الاوساط الحسابية للعبارات كانت تقع ضمن مدى القبول بصورة عامة (القبول والقبول بشدة) مما يدل ذلك على ان الآراء والاجابات تتجه نحو القبول بنسبة عالية أي ان المبحوثين موافقين على ما تتضمنه عبارات المحور المذكور ويعني ذلك ان الجهات المذكورة ضمن العبارات الثلاث كانت مستفيدة من تلك التقارير منفردة أي كل عبارة على حدة وكذلك بالنسبة للبعد مجتمعة.
2. ومن جدير بالذكر ان اعلى مستويات من القبول كانت للعبارة والتي نصت على ان الهيئات البيئية كانت مستفيدة من تلك التقارير حيث بلغت الوسط الحسابي (4.24) وبنسبة اتفاق (84.73%) وان اقل نسبة من الاتفاق وذلك حسب الآراء كانت للعبارة والتي نصت على ان المنظمات المهنية والجهات الحكومية كانت مستفيدة من تلك التقارير حيث بلغ نسبة الاتفاق الآراء (82.15%) بوسط حسابي (4.11) وبمعنى أوضح تبين ان الهيئات البيئية وبعدها المستثمرون و المقرضون و المستهلكون وأخيرا المنظمات المهنية والجهات الحكومية كانت مستفيدة من تقارير التدقيق البيئي وعلى التوالي .
3. اما بالنسبة لمعامل الاختلاف فتدل قيمته على مدى تجانس وتقارب الآراء من بعضها البعض ويدل القيمة الأقل على التجانس الأكثر وعلى اقل اختلاف بين الآراء وبمعنى اخر تقارب الآراء والاجابات حول العبارة المعنية والعكس صحيح. ومن خلال الجدول نجد ان العبارة والتي افادة بان الهيئات البيئية كانت مستفيدة من تلك التقارير لها اتفاق وتجانس أكثر من قبل المبحوثين حيث بلغ قيمة معامل الاختلاف (14.09%) ونجد أيضا ان العبارة والتي تنص على ان المنظمات المهنية والجهات الحكومية كانت مستفيدة من تلك التقارير كانت الآراء أكثر اختلافا و اقل تجانسا وبالتالي أكثر تشتتا من حيث الآراء والاجابات من قبل المبحوثين حيث بلغ معامل اختلافها (16.24%).

الجدول (2)

وصف بعد الجهات المستفيدة من تقارير التدقيق البيئية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	ترتيب الفقرة وفق الأهمية
الهيئات البيئية	4.24	0.60	14.09%	84.73%	1
المستثمرون و المقرضون و المستهلكون	4.12	0.66	15.95%	82.37%	2
المنظمات المهنية و الجهات الحكومية	4.11	0.67	16.24%	82.15%	3
المؤشر الكلي	4.15	0.48	11.63%	83.08%	

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

2.1.2. وصف بعد دور تقارير التدقيق البيئي في اتخاذ القرارات :

تم وصف البعد المذكور من خلال خمسة عبارات ومن خلال الجدول (3) اتضح للباحثين ما يأتي:

1. ان قيم الاوساط الحسابية للمؤشرات تقع ضمن مدى القبول، أي ان المبحوثين موافقين على ما تتضمنه عبارات المحور المذكور ويعني ذلك تقارير التدقيق البيئي تساعد المنظمة او المؤسسة في عمليات اتخاذ القرارات بصورة عامة وكذلك بالنسبة للعبارات التي تقيس البعد المعني حيث اتضح ان الآراء تتجه نحو القبول وبمستويات جيدة.
2. تبين ان اعلى مستويات من القبول كانت للعبارة والتي نصت على ان تقارير التدقيق البيئي تساعد في توفير معلومات للمستثمرين والمقترضين عن مدى التزام المنشأة بمتطلبات البيئية حيث بلغت الوسط الحسابي (4.15) وبنسبة اتفاق (83.01%) وان اقل نسبة من الاتفاق وذلك حسب الآراء كانت للعبارة والتي نصت على ان تقارير التدقيق البيئي تساعد او تعين المستهلكين بالتأثير على سلوك وسياسات المنشأة حيث بلغ نسبة الاتفاق الآراء (75.91%) بوسط حسابي (3.80).
3. ومن خلال الجدول أيضا نجد ان العبارة والتي افادة بان تقارير التدقيق البيئي تساعد المنظمات المهنية على تطوير معايير التدقيق الاداء البيئي حيث بلغ نسبة معامل اختلاف للعبارة المذكور (16.89%) ويعني ذلك ان لدى المبحوثين تجانس وتقارب حسب الآراء والاجابات ونجد أيضا ان العبارة والتي تنص على ان تلك التقارير تساعد جماعات الضغط البيئي في الكشف على الوحدات الاقتصادية التي لا تلتزم بالمتطلبات البيئية كانت الآراء أكثر اختلافًا واقل تجانسًا وبالتالي أكثر تشتتًا من حيث الآراء والاجابات من قبل المبحوثين حيث بلغت معامل اختلافها (22.03%).

الجدول (3)

وصف بعد تحقيق تقارير التدقيق البيئي في اتخاذ القرارات

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	ترتيب الفقرة وفق الاهمية
توفير معلومات للمستثمرين و المقترضين عن مدى التزام المنشأة بمتطلبات البيئية .	4.15	0.79	19.07%	83.01%	1
تساعد جماعات الضغط البيئي في الكشف على الوحدات الاقتصادية التي لا تلتزم بالمتطلبات البيئية .	3.94	0.87	22.03%	78.71%	2

3	77.20%	17.48%	0.67	3.86	تمليك المجتمع معلومات عن الاضرار البيئية للوحدة الاقتصادية .
4	77.20%	16.89%	0.65	3.86	تساعد المنظمات المهنية على تطوير معايير التدقيق الاداء البيئي .
5	75.91%	17.63%	0.67	3.80	تساعد المستهلكين بالتأثير على سلوك و سياسات المنشأة .
	78.41%	12.70%	0.50	3.92	المؤشر الكلي

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

2.2. وصف محور العلاقة بين التدقيق البيئي ومساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل:

تم وصف المحور المذكور من خلال ثمانية عبارات وكما هو مبين في الجدول (4) وقد انضح ما يلي:

1. ان قيم الاوساط الحسابية للمؤشرات تتراوح شدتها بين القبول والقبول بشدة، مما يدل ذلك على الآراء والاجابات تتجه نحو القبول أي ان المبحوثين موافقين على ما تتضمنه عبارات المحور المذكور ويعني ذلك ان هنالك علاقة بين التدقيق البيئي ومساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل وبصورة عامة اما بالنسبة للعبارات فقد وجد بانها تتجه الآراء والاجابات نحو القبول وبمستويات الجيدة على ما تضمنته من مفاهيم لكل عبارة وكذلك بالنسبة للمحور مجتمعة.

2. تبين ان اعلى مستويات من القبول كانت للعبارة والتي نصت على ان التدقيق البيئي توفر معلومات تساعد الدولة على اتخاذ القرارات البيئية حيث بلغت الوسط الحسابي (4.13) وبنسبة اتفاق (82.58%) وان اقل نسبة من الاتفاق وذلك حسب الآراء كانت للعبارة والتي نصت على ان الاستدامة التوازن البيئي تحقق الترابط بين الانظمة والقوانين الاقتصادية حيث بلغ نسبة الاتفاق الآراء (77.85%) بوسط حسابي قدره (3.89).

3. ومن خلال الجدول أيضا نجد ان العبارة والتي افادة بان " دعم الجهات الحكومية المختصة في تأدية مسؤولياتها تجاه حماية البيئة " حيث بلغ نسبة معامل اختلاف للعبارة المذكور (13.79%) ويعني ذلك ان لدى المبحوثين تجانس وتقارب حسب الآراء والاجابات ونجد أيضا ان العبارة والتي تنص على ان " تؤكد مصداقية المعلومات التي تستخدم في اعداد التقارير القومية مختصة

بالتنمية المستدامة " كانت الآراء أكثر اختلافا و اقل تجانسا وبالتالي أكثر تشتتا من حيث الآراء والاجابات من قبل المبحوثين حيث بلغت معامل اختلافها (19.90%).

الجدول (4)

وصف محور العلاقة بين التدقيق البيئي و مساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	ترتيب الفقرة وفق الأهمية
توفير معلومات تساعد الدولة على اتخاذ القرارات البيئية	4.13	0.71	17.26%	82.58%	1
المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة	4.05	0.76	18.68%	81.08%	2
تساعد الدولة في توضيح مدى التزام المنشأة بالقوانين و التشريعات البيئية .	4.05	0.76	18.72%	81.08%	3
تساعد الدولة في تطوير التشريعات الخاصة بحماية البيئة.	4.05	0.79	19.40%	81.08%	4
استدامة التوازن البيئي لتحقيق التنمية الاجتماعية	4.00	0.77	19.23%	80.00%	5
تدعم الجهات الحكومية المختصة في تأدية مسؤولياتها تجاه حماية البيئة	4.00	0.55	13.79%	80.00%	6
تؤكد مصداقية المعلومات التي تستخدم في اعداد التقارير القومية مختصة بالتنمية المستدامة.	3.99	0.79	19.90%	79.78%	7
استدامة التوازن البيئي لتحقيق الترابط بين الانظمة و القوانين الاقتصادية	3.89	0.70	17.91%	77.85%	8
المؤشر الكلي	4.02	0.44	11.03%	80.43%	

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

ثانيا: اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: من أجل اختبار الأولى التي جاءت بها البحث تم استخدام اختبار (T) لاختبار الفرضيتين العدم والبديلة حيث ان فرضية العدم في هذا البحث واعتمادا على البرنامج الاحصائي

المستخدم (SPSS V26) تنص على (محايدة اجابات افراد العينة وبتعبير اخر الادعاء بان متوسط الآراء تساوي القيمة المتوسط الافتراضية) مقابل فرضية البديلة والتي تنص على (موافقة اجابات المبحوثين من عدمها أي ان الادعاء من قبل المبحوثين والمتعلقة بالفقرة او الفقرات والتي تخص الفرضية يكون موجه، اما ان تكون اكبر من القيمة الافتراضية او اقل منها) ، حيث نستطيع ان نرفض فرضية العدم اذا كان مستوى الدلالة الاحصائية للاختبار اقل من مستوى الدلالة المفترضة من قبل البحث (α) والعكس صحيح.

في حالة رفض الفرضية العدمية اي باستطاعة قبول الفرضية البديلة فعندئذ يجب تحديد القبول (موافقة افراد العينة) من عدمه. ومن خلال الاعتماد على اشارة القيمة المحسوبة للاختبار فاذا كانت موجبة دل ذلك على الموافقة والعكس صحيح مع العلم ان الوسط الفرضي التي تم على اساسها اختبار الفرضيتين تساوي (3) بناء على مقياس ليكرت الخماسي المستخدم من قبل البحث. والجدول ادناه تمثل نتائج الاختبار حسب المحور " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير التدقيق البيئي واستدامة التوازن البيئي في مدينة اربيل" والتي تتعلق بالادعاء المذكور في الفرضية الاولى وكما مبين ادناه:

الجدول (5)
نتائج اختبار الفرضية الأولى

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	قيمة إحصاء (T)	الفرق بين متوسطي العبارة والفرضي	الدلالة الإحصائية	النتيجة
العلاقة بين التدقيق البيئي و مساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في	4.02	0.44	11.03%	80.43%	22.20	1.02	0.00	قبول الفرضية البديلة

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

استنادا على قيمة احصاء الاختبار المستخدمة لغرض اختبار الفرضية المعنية والتي وضعت من قبل الدراسة وبناء على النتائج المذكورة في الجدول أعلاه تبين ان قيمة الاحصاء والبالغة (22.20) كانت اكبر من القيمة الجدولية للاختبار والتي بلغت (1.986) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجات الحرية (92) او من خلال مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار والبالغة (0.000) حيث كانت اقل من مستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05) من قبل الدراسة الحالية واعتمادا على النتائج المذكورة نستطيع ان نرفض الفرض العدمي والتي تنص على محايدة درجة الآراء او الإجابات ونقبل الفرض البديل وبما ان إشارة قيمة احصاء الاختبار كانت موجبة لذلك نستطيع ان نجزم بان اتجاه الآراء تتجه نحو موافقة على ما نصته الفرضية المعنية وتعبير اخر هنالك العلاقة بين التدقيق البيئي و مساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة اربيل وبالتالي قبول الفرضية الاولى.

الفرضية الثانية:

من اجل اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في آراء افراد العينة حول دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة اربيل وتعزى للمتغيرات الديموغرافية (نوع الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والتخصص العلمي). مع الملاحظة انه تم استخدام المحور الثاني والمتمثل ب (العلاقة بين التدقيق البيئي ومساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل) في اختبار الفرضية المذكورة وذلك لان المحور المعني والعبارات التي تقيسه تتعلق بالفرضية المذكورة أي فرضية اختبار وجود فروقات لمتغير (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) وفق متغيرات والتي تمثل المعلومات الشخصية حول المبحوثين حيث تم تقسيمها الى أربعة فرضيات فرعية وفقا للمتغيرات الديموغرافية (الشخصية). قام الباحثون باستخدام اختبار (T) للعينات المستقلة (Independent-Samples T-Test) للسمات الشخصية التي تتكون من فئتين فقط مثل نوع الاجتماعي (الجنس). كما وتم استخدام اختبار تحليل التباين باتجاه واحد (One-Way ANOVA) للتعرف على الفروقات بين متغيرات الدراسة تبعاً للسمات الشخصية التي تتكون من أكثر من فئتين مثل الفئات المؤهل العلمي وفئات سنوات الخبرة والتخصص، وكما مبين ادناه:

1. الفروقات حسب سمة نوع الجنس:

تم الاعتماد على الاختبار (T) للتعرف على الفروقات بين فئات خاصية الجنس تجاه متغير (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) كونها تتكون من فئتين (ذكور والإناث). حيث اظهرت النتائج المبينة في الجدول (6) بان قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-0.825) والتي كانت

قيمتها المطلقة اقل من قيمة الجدولية والبالغة (1.986) وبدرجة حرية (91) وعند مستوى الدلالة (0.05). مما يدل ذلك على عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة تجاه متغير المعنى تبعاً لاختلاف خاصية الجنس بين أفراد عينة البحث. ويمكن التأكد من ذلك من خلال مستوى الدلالة الاحصائية والتي بلغت (0.411) حيث كانت أكبر من مستوى الدلالة الافتراضية للدراسة (0.05). ونستنتج من ذلك عدم وجود فروقات معنوية تجاه متغير البحث حسب خاصية الجنس وبمعنى اخر ان آراء عينة البحث حسب نوع الجنس لها تؤثر على دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل.

الجدول (6)
الفروقات حسب سمة " نوع الاجتماعي "

الدرجة	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرار	فئات المقارنة	متغيرات الدراسة
0.411	-0.825	0.474	3.979	41	انثى	العلاقة بين التدقيق البيئي و مساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل
		0.420	4.055	52	ذكر	

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي $T(0.05,91)=1.986$

2. فروقات حسب الفئات المؤهل العلمي:

من خلال الجدول (7) تبين بانه لا توجد فروقات معنوية تجاه متغير (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) وفق فئات المؤهل العلمي وذلك بالاعتماد على قيمة المحسوبة لاختبار (F) والتي بلغت (0.852) للمتغير المعنى والمتعلقة بالفرضية المقترحة حيث كانت اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (2.48) وعند درجات الحرية (4,88) ومستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ويؤكد ذلك أيضا قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.496) وعلى التوالي والتي كانت اقل من مستوى الدلالة الافتراضية في الدراسة والبالغة (0.05).

الجدول (7)

الفروقات حسب سمة المؤهل العلمي

الدالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		متغيرات الدراسة
0.496	0.852	0.169	4	0.675	بين المجموعات	العلاقة بين التدقيق البيئي ومساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل
		0.198	88	17.438	داخل المجموعات	
			92	18.113	المجموع	

$$F(df 4,88)=2.48$$

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

مما يدل ذلك ان متغير المؤهل العلمي لا تؤثر على متغير البحث والمتعلق بالفرضية المقترحة وحسب آراء عينة البحث وبمعنى اخر أوضح مهما كان المؤهل العلمي للمبحوثين فان دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي لا تتغير وتبقى ثابتة.

3. فروقات حسب فئات سنوات الخبرة:

من خلال الجدول (8) تبين بانه لا توجد فروقات معنوية تجاه متغير (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) وفق الفئات سنوات الخبرة وذلك بناء على قيمة المحسوبة لاختبار (F) والتي بلغت (1.680) حيث كانت اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (3.95) وعند درجات الحرية (1,91) ومستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ويؤكد ذلك أيضا قيم مستوى الدلالة والبالغة (0.198) والتي كانت اقل من مستوى الدلالة الافتراضية في الدراسة والبالغة (0.05).

الجدول (8)

الفروقات حسب سمة سنوات الخدمة

الدالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		متغيرات الدراسة
0.198	1.680	0.328	1	0.328	بين المجموعات	العلاقة بين التدقيق البيئي ومساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل
		0.195	91	17.785	داخل المجموعات	
			92	18.113	المجموع	

$F(df\ 1,91)=3.95$

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

حيث يدل ذلك على ان متغير سنوات الخبرة لا تؤثر على متغير (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) وحسب آراء عينة البحث وبمعنى اخر ان (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) لا تتغير مستوياتها بتغير سنوات الخدمة للمبحوث.

4. فروقات حسب الفئات التخصص العلمي:

من خلال الجدول (9) تبين بانه لا توجد فروقات معنوية تجاه متغير (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) وفق فئات التخصص العلمي وذلك بالاعتماد على قيمة المحسوبة لاختبار (F) والتي بلغت (1.834) حيث كانت اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (2.71) وعند درجات الحرية (3,89) ومستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ويؤكد ذلك أيضا قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.147) والتي كانت اقل من مستوى الدلالة الافتراضية في الدراسة والبالغة (0.05).

الجدول (9)

الفروقات حسب سمة التخصص

متغيرات الدراسة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العلاقة بين التدقيق البيئي ومساهمة تقارير التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي في مدينة أربيل	بين المجموعات	3	0.352	1.834	0.147
	داخل المجموعات	89	0.192		
	المجموع	92			

$F(df\ 3,89)=2.71$

المصدر : من اعداد الباحثون استنادا على التحليل الاحصائي

مما يدل ذلك ان متغير التخصص العلمي لا تؤثر على متغير (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) وحسب آراء عينة البحث وبمعنى اخر ان (دور التدقيق البيئي في تحقيق استدامة التوازن البيئي) لا تتغير مستوياتها بتغير التخصص العلمي للمبحوث.

الاستنتاجات :

1. هناك اتفاق كبير بين آراء المحاسبين والمدققين و المحاسبون القانونيين حول تأثير تقارير التدقيق البيئي لتوفير المعلومات اللازمة للجهات ذات المصلحة و تحقيق استدامة التوازن البيئي لاتخاذ القرارات السليمة.
2. هناك تأثير ايجابي مرتفع لتقارير التدقيق البيئي لهيئات البيئة و المستثمرون و المقرضون و منظمات الأعمال نحو الالتزام بحماية البيئة.
3. ان تدقيق بيئي له دور كبير في تحقيق استدامة التوازن البيئي . وبعكس ادعاء الباحثين بينت الدراسة بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير التدقيق البيئي واستدامة التوازن البيئي في مدينة اربيل وذلك وفق اراء عينة الدراسة .
4. تساعد تقارير التدقيق البيئية في اعداد تقارير التنمية المستدامة ودعم الجهات الحكومية في القيام بمسؤولياتها تجاه حماية البيئة.

التوصيات :

بعد استخلاص النتائج سنقوم ببناءً عليها بالجملة من التوصيات التالية :

1. زيادة وعي أفراد المجتمع بالاهتمام بمعلومات تقارير التدقيق البيئية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
2. ضرورة اهتمام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق بكوردستان /العراق بعقد الدورات التأهيلية للمدققين لزيادة كفاءتهم ومهاراتهم العلمية والعملية في مجال التدقيق عن التأثيرات البيئية .
3. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال حماية البيئية واستدامة التوازن البيئي لاعداد إطار وطني للتدقيق البيئية .
4. التأكيد على ما أوصت به بعض الدراسات السابقة حول ضرورة قيام السلطات والمنظمات المهنية المختصة بإضفاء الصفة الإلزامية للتدقيق الاداء البيئي والتقارير عن نتائجها ضمن تقرير المحاسب القانوني المعتمد.
5. اهتمام الدولة بتقديم الحوافز المختلفة لمنظمات الاعمال التي تهتم بتدقيق الاداء البيئي والتقارير والافصاح عنه.

المصادر

-المصادر العربية :

اولا: الكتب:

. الهلاوي ، محمد عبدالعزيز الهلاوي ، 2016، (التوازن البيئي)، مكتبة الجامعة ابو ظبي ، الامارت ، ص24.

ثانيا : الرسائل والأطاريح:

. ناسي وباكو، وناسي هناء وباكو سميحة، 2019، رسالة ماجستي بعنوان (دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية)، جامعة احمد دراية وادرار، كلية العلوم الاقتصادية، ولاية ورقلة، الجزائر.

رابعا: المؤتمرات والمجلات :

. الحساني ، وعد هادي عبده ، 2018م، مقترح تقرير موحد لتدقيق التنمية المستدامة في العراق ، بحث تطبيقي على بعض مؤسسات القطاع العام في العراق ، كلية ادارة والاقتصاد ،جامعة المثنى ، مجلة للعلوم الادارية والاقتصادية .

. السقا ، زياد هاشم السقا، 2012، متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة عاما ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و ادارية ، ص299.

. الشعباني، منى محمد على، 2018 م، دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة، مجلة الفكر المحاسبي، مج 22 ، كلية -التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص316

. القرعان، عاهد ابراهيم وسامي، يسري أمين، 2016 م، المراجعة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الاعمال، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس عشر للأعمال :الاستدامة والتنافسية في الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، ص 12.

. شريقي و ابراهيمي ، شريقي عمر و ابراهيمي لبنى ، 2017م ، دور التدقيق البيئي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، مجلد 4، عدد1، ص117-124.

. عزة، ريزازن صلاح الدين، 2019 م، انعكاس التدقيق البيئي على تحقيق عملية التنمية المستدامة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادي والإدارية، مج 11 ، ع 21 ، جامعة الانبار، العراق، ص. 368-390

. محمد وسالم العجب ، فتح الاله محمد وسالم العجب سالم العجب ، 2020م، مساهمة المراجعة البيئية في تحقيق استدامة التوازن البيئي في بيئة الأعمال السودانية، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد15، عدد 53.

. محمد، شنشونة ورحال، فاطمة، 2012 م، التوازن البيئي والتنمية السياحية الداخلية المستدامة لولاية عنابة، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، الجزائر.

. ناصر ، ناصر يوسف الزعبي ، وعلي عبدالله الزعبي ، وزهران محمد دراغمة ، 2006م، حو التطبيق البيئي في الأردن، العلوم الإدارية، مجلد 33، العدد 1، ص3.

2. المصادر الاجنبية :

- Chiang, C & Northcott, D., 2012, Financial Auditors and Environmental Matters: Drivers of Current practices, Journal of Accounting & Organization Change, Vol. 8 Iss3. Pp. 340-363..

-- Ingle, Sangita, 2012, Environmental Auditing: Its Benefits and Countenance, International Journal of Science Innovations and Discovers, 2(5). P 152-153

3 . المواقع الالكترونية :

- <https://www.almrsal.com> › post

- <https://mawdoo3.com>

- <https://www.uobabylon.edu.iq>

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2022_04_04!08_50_23_PM.docx

رۆلى وردىبنى ژىنگه‌يى له گه‌يشتن به هاوسه‌نگى ژىنگه‌يى به‌رده‌وام: لىكۆلىنه‌وه‌يه‌كى گه‌ران به‌دواى بۆچوونى نمونه‌يه‌ك له پىشه‌گه‌ره‌كانى پسپۆرى ژمىريارى له شارى هه‌ولير.

پوخته:

ئامانجى تووژىنه‌وه‌كه لىكۆلىنه‌وه له رۆلى وردىبنى ژىنگه‌يى بوو له گه‌يشتن به به‌رده‌وامىي هاوسه‌نگى ژىنگه‌يى و به‌شدارىكردنى راپۆرته ژىنگه‌ييه‌كان له به‌رده‌وامىي هاوسه‌نگى ژىنگه‌يى له روى دامه‌زراندنه‌وه به‌رهو پابه‌ندبوون به پاراستنى ژىنگه، هه‌روه‌ها ديارىكردنى تواناى... وردىبنى ژىنگه‌يى بۆ پىدانى زانىارى پىويست به لايه‌نه په‌يوه‌ندىداره‌كان بۆ برپاردان كه خزمه‌ت به سودمندان بكات بۆ به‌رده‌وامبوونى هاوسه‌نگى ژىنگه‌يى. بۆ گه‌يشتن به ئامانجه‌كانى تووژىنه‌وه‌كه، فۆرمى پرسپارنامه ئاماده‌كرا و به‌سه‌ر كه‌سانى پسپۆردا دابه‌شكرا كه پسپۆرن له ژمىريارى (93) فۆرمى پرسپارنامه دابه‌شكرا. له نىوان گرنگترىن ده‌ره‌نجامه‌كانى تووژه‌ران، رىككه‌وتنىكى گه‌وره له نىوان بۆچوونى ژمىرياران، وردىبنىكه‌ران و CPA ه‌كاندا هه‌يه سه‌باره‌ت به كارىگه‌رييه‌كانى راپۆرته‌كانى وردىبنى ژىنگه‌يى بۆ پىدانى زانىارى پىويست به لايه‌نه په‌يوه‌ندىداره‌كان و به‌ده‌سته‌يىنانى هاوسه‌نگى ژىنگه‌يى به‌رده‌وام بۆ برپاردانى دروست.

The role of environmental auditing in achieving sustainable environmental balance: An exploratory study of the opinions of a sample of professionals in the accounting specialty in the city of Erbil.

Naznaz Nazhat Shaker

Technical Department of Accounting, Erbil Technical Administrative College, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region Iraq.

Email: Naznaz.shaker@epu.edu.iq

Awat Jahfar Abdulmajeed

Technical Department of Accounting, Erbil Technical Administrative College, Erbil Polytechnic University, Erbil, Kurdistan Region Iraq.

Email: awat.majeed@epu.edu.iq

Sardar Jalal Braim

Department of Accounting and Finance, College of Administration and Economics, Lebanese French University, Erbil, Kurdistan Region Iraq.

Email: Sardar.jalal@lfu.edu.krd

Farman Badran Jalal

Department of Accounting, Bayan University, Erbil, Kurdistan Region Iraq.

Email: farmanb211@gmail.com

Key words : *Environmental auditing, sustainability of environmental balance*

Abstract:

The research aimed to investigate the role of environmental auditing in achieving the sustainability of the environmental balance and the contribution of environmental reports to the sustainability of the environmental balance in terms of the establishment towards the commitment to protect the environment, and to determine the ability of environmental auditing to provide the necessary information to stakeholders to make decisions that serve the beneficiaries to sustain the environmental balance. To achieve the research

objectives, a questionnaire form was prepared and distributed to professionals specializing in accounting. (93) questionnaire forms were distributed. Among the most important conclusions reached by the researchers, there is a large agreement between the opinions of accountants, auditors, and CPAs regarding the impact of environmental audit reports to provide the necessary information to stakeholders and achieve sustainable environmental balance to make sound decisions.